

يستفيد الموظف الذي تم نقله إجباريا لضرورة المصلحة من استرداد نفقات التنقل أو تغيير إقامته أو التنصيب طبقا للتنظيم المعمول به حسب المادة 159 من الأمر 03 / 06. كما ينبغي أن تجسد عملية النقل الإجباري من طرف نفس السلطة التي لها صلاحية و ذلك من خلال إقرار عملية النقل الإجباري على مستوى المؤسسات و الإدارة التابعة لها لنفس سلطة التعيين و ليس لسلطة أخرى. و تطبيقا لأحكام النقل الواردة في الأمر 03 / 06 صدرت تعليمة عن المديرية العامة للوظيفة العامة رقم 40 ك خ بتاريخ 16 سبتمبر 2008 ، حيث اعترفت التعليمات بنقل أساتذة تكوين المهنيين لضرورة الخدمة الملحة قصد التكفل بفرع بيداغ وحي تم فتحه و جاء في تعليمات أن هذا الإجراء و يتعلق بالوظائف التالية: 3- أستاذ متخصص للتعليم المهني من الدرجة الأولى.- أستاذ متخصص للتعليم المهني من الدرجة الثانية. و يترتب على النقل تحويل المنصب المالي للمعني لمؤسسة الاستقبال. ما يستخلص أن قرار النقل طبقا للمادة 158 من الأمر 03 / 08 السابق الذكر ملزما للسلطة بما يعني أن قرار النقل تم اتخاذه جماعيا و هذه ضمانات مقرر لا شك لحماية الموظف.